وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد

إدارة الاعمال

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صادرات البلدان النامية

العراق نموذجا للفترة ٢٠١٠–٢٠٢٣

بحث مقدم الى مجلس قسم إدارة الاعمال كجزء من

متطلبات شهادة البكالوريوس

من قبل الطالبان

غدير رباح عبود

محمد رياض فوزي

بإشراف

م. ثناء عبد الكريم عبد الرحيم

٢٠٢٣ ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة الآية (١١)

الاهـــــداء

الى من كانوا خير عون وسند
الى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ وقوتي بعد الله.

أبي العطوف العزيز....

الى من زرعتني بذرة وسقتني من دمها قطرة بعد قطرة الى من اضافت لسنين الصبر صبراً لتراني كما ارادت في زخم الصعوبات التي دعمتني بلا حدود لا اجد كلمات يمكن ان تمنحها حقها فهي ملحمة الحُب وفرحة العمر ومثال التفاني والعطاء أهديك هذا الانجاز الذي لو لا تضحياتك لما كان لها وجود

أمي الغالية....

الى من اشد بها وزري القلب الطاهر الرقيق وامان ايامي

اختي....

الى من قال فيهم (سَنَشدُّ عَضدُكَ بأَخِيك) الى من مدوا يدهم دون كلل وملل وقت ضعفي ومشاطري افراحي واحزاني

اخوتي....

الى كل من كان سببا في هذا النجاح اهدي جميعاً ثمرة هذا العمل.

اساتذتي الكرام....

والى كل من ازرني وثبت خطاي وزرع دربي ثقة واملا"

تقديرا".....

شكـر وتقديـر

بعد شكري لله عز وجل أولاً ان اعانني على انجاز هذا البحث المتواضع لا يسعني الا ان اتقدم بوافر الشكر وجزيل الامتنان إلى أستاذتي التي أشرفت على هذا البحث وبذلت ما في وسعها لإنجازه بالشكل المطلوب الا وهي الأستاذة (ثناء عبد الكريم عبد الرحيم) اذ كانت لتوجيهاتها القيمة وإرشاداتها السديدة ودعمها المتواصل وحرصها الشديد الأثر الكبير في انجاز هذا البحث العلمي أدامها الله منارة للعلم والمعرفة.

شكر وتقدير الى السادة اعضاء لجنة المناقشة المحترمين

كما يقتضي مني واجب الوفاء ان اتقدم بشكر وتقدير الى اساتذتي الافاضل في قسم إدارة الاعمال لما قدموه من عصارة فكرهم وعلمهم واجتهادهم التي اغنت افاق طلبتهم باتجاه الابحار العلمي.

المحتويات

المقدمة..... ١

المبحث الأول:- منهجية البحث..... ٢

مشكلة البحث..... ٢

أهمية البحث..... ٣

اهداف البحث..... ٣

هيكلية البحث..... ٤

المخطط الفرضي للبحث..... ٤

المبحث الثاني :- الاطار الفكري والنظري للدراسة..... ٥

أولا :- الاستثمار الأجنبي المباشر..... ٥

ثانيا:- الصادرات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر..... ٧

المبحث الثالث :- الجانب العملي للبحث..... ١١

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات..... ١٧

الاستنتاجات..... ١٧

التوصيات..... ١٩

المصادر..... ٢٠

مقدمة :

أصبحت الاستثمارات الأجنبية محط انظار الدول النامية نتيجة لتغير الظروف وتغير النظرة التي باتت الدول النامية تنظر من خلالها إلى الاقتصاد العالمي فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز وتهيئ لها الظروف المالية والاقتصادية والقانونية بغية استقطابها كبديل لانخفاض المساعدات الرسمية والظروف التي أثقلت عبء العديد من الدول النامية بالديون (Herzer,2012:1). وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخيا في تنمية العديد من البلدان المضيفة عن طريق تحسين هياكلها الأساسية ومهاراتها التقنية وقدراتها على تنظيم المشاريع ومواردها المالية من حيث الإيرادات الحكومية والنقد الأجنبي. نظرا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر متوقع على هذا النحو لتوسيع فرص التنمية الاقتصادية، زاد الطلب عليها بسرعة، خاصة خلال العقدين الماضيين. وأدى النقص المتزايد في القروض الرسمية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والمعونة المقدمة من البلدان النامية إلى زيادة الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا في العالم. وعلى الرغم من أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية قد زاد زيادة كبيرة مع مرور الوقت، فقد اتسم توزيعه بتفاوتات كبيرة بين مختلف مناطق العالم وداخلها (Yasmin et al,2003:59). الأولويات التي تسعى إليها معظم الدول، وتحديدا تلك التي هي بأمس الحاجة الى الاستثمار لدعم الاقتصاد وإنعاشه. ويأتي هذا الاهتمام بعد أن أظهرت العديد من الدول أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره الحيوي في تجارب النمو الاقتصادي، يهدف البحث إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي على تنمية الصادرات في العراق للمدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٣) ، ولغرض الوصول إلى الهدف وتأكيد فرضية البحث تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي لتحليل العلاقة بين المتغيرين باستخدام الأساليب الإحصائية ومن خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لاختبار فرضية البحث ، بما في ذلك أن الاستثمار الأجنبي له تأثير إيجابي ، ولكن بنسب عالية ، في تنمية الصادرات في العراق .

المبحث الأول

منهجية البحث

١. مشكلة البحث

ان العديد من الدول النامية تتصف بضعف قدرتها اللازمة لزيادة معدلات الاستثمار الى المستويات المطلوبة، لكسر الحاجز المحلي و الانطلاق نحو العالمية ، لذلك نجد من الضروري الاستعانة بمصادر خارجية (الاستثمار الاجنبي المباشر) لتعزيز الإمكانيات الذاتية فضلا عما يقدمه الاستثمار الأجنبي من توفير الخبرات الضرورية التي من الممكن ان ينتفع منها البلد خاصة بعد مرحلة من الانعزال و الاكتفاء بالطاقات المحلية ، لذلك من الضروري تهيئة البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لما تشكله هذه الاستثمارات من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخاصة تحسين مستوى الصادرات في مقابل الاستيراد الخارجي مما يصب في تحسين كفاءة الميزان التجاري ، من اجل ذلك جاءت هذه الدراسة كاستجابة وتعليل للسؤال المحوري الذي يمثل مشكلة الدراسة الحالية وهو (هل تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة الصادرات العراقية وبالتالي تساهم في تحسين التنمية الاقتصادية) وانطلاقا من هذا التساؤل فان الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. **ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي اهم انواعه وأساليب قياسه؟**
٢. **ما هي الصادرات وما هي أهميتها بالنسبة للاقتصاد العراقي؟**
٣. **هل توجد لعلاقة تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين حجم الصادرات؟**
٤. **هل يؤثر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق؟**

٢. أهمية البحث

اكتسب البحث الحالي أهمية النظرية من خلال ما تم التطرق له من مواضيع مهمة ترتبط بالجانب الاقتصادي للبلد كما ترتبط نتيجة لذلك بالرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام ، اذ تناول البحث متغيرين هما الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغير الثاني هو تنمية الصادرات ما تعكسه من تأثير في مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام ، في حين جاءت الأهمية العملية للبحث بسبب ما توفره الدراسة من نتائج عملية قابلة للتطبيق في بيئة تفتقر الى الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ وهي البيئة العراقية كما قدم البحث مجموعة من التوصيات للاستفادة منها في مجال التطبيق ولتكون مصدرا لدراسات مستقبلية تغني الباحثين .

٣. اهداف البحث

تتمثل اهداف البحث في التالي:

١. معرفة الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أبرز انواعه والادبيات المرتبطة به؟

٢. تسليط الضوء على مفهوم الصادرات وما هي أهميتها بالنسبة للاقتصاد العراقي؟

٣. دراسة وتحليل العلاقة التي تجمع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات في العراق؟

٤. دراسة وتحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق؟

٤. هيكلية البحث

جاءت هيكلية البحث على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: تناول المنهجية العلمية للبحث وتحديد مشكلة واهداف البحث.

المحث الثاني: تناول الادبيات والدراسات التي تناولت المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: تناول الجانب العملي والتطبيقي للبحث بالإضافة الى استخدام التحليل الاحصائي لاستخراج نتائج العلاقة بين المتغيرين.

المبحث الرابع: تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحث

٥. المخطط الفرضي للبحث

استنادا الى مشكلة ومتغيرات البحث تم إيجاد مخطط فرضي يوضح طبيعة العلاقات بين المتغيرين :

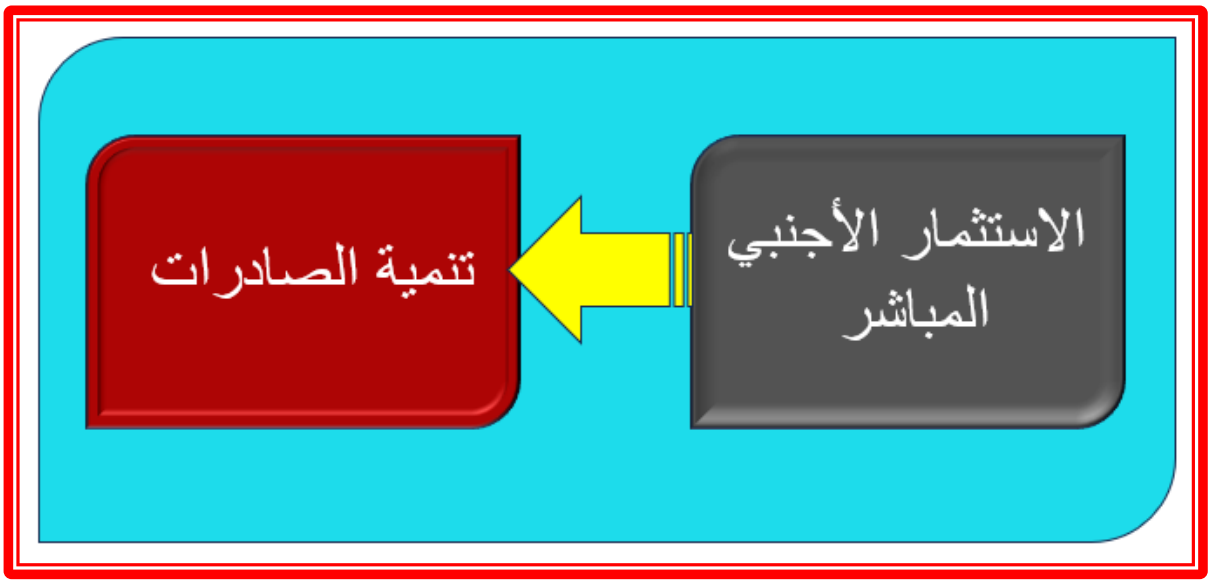

المخطط الفرضي للبحث

المبحث الثاني

الإطار الفكري و النظري للدراسة

أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر :

١. مفهوم واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تقدر البلدان النامية الاستثمار الأجنبي المباشر وهي مجموعة من الأصول التي تستخدمها المؤسسات المتعددة الجنسيات باستثماراتها. ومعظم هذه الأصول غير ملموسة بطبيعتها ونادرة بوجه خاص في البلدان النامية. وهي تشمل التكنولوجيا ، والمهارات الإدارية ، وقنوات تسويق المنتجات دوليا ، وتصميم المنتجات ، وخصائص الجودة ، والأسماء التجارية ، وما إلى ذلك. (Agosin & Machado,2005:1). قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تسليط الضوء ومعرفة المفاهيم المرتبطة به وهي الاستثمار و الاستثمار الأجنبي ثم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستثمار :

مفهوم الاستثمار، الذي يعكس الغرض الاستثماري للمستثمر ورغبته، هو قيمة تجسد خصائص الشخصية الاستثمارية للمستثمر، وتدفع المستثمرين إلى إجراء تحليل الاستثمار، والحكم، واتخاذ القرار، وتوجيه سلوكيات المستثمرين. هناك العديد من الاختلافات في المستوى التنظيمي والأنماط الثقافية والسلوكية لإدارات الإشراف والإدارة في سوق رأس المال. (Gong,2021:250). وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار هو توظيف أو استخدام رأس المال وينظر له من الناحية الاقتصادية، الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المتجمعة إلى الاستخدامات ذات القيمة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عوائد او هو عملية يقوم بها المستثمر بهدف الرفع من قيمة الموارد رأس المال الموجودة تحت تصرفه والتي يستخدمها المستثمر لإنشاء واكتساب قيمة جديدة (موشارة، ٢٠٢١: ١١).

الاستثمار الأجنبي :

لدى الشركات والأفراد العديد من الطرق الممكنة المختلفة للاحتفاظ بالأصول في البلدان الأجنبية. أي من هذه تعتبر استثمارا مباشرا والشركات التي تعتبر شركات متعددة الجنسيات يعتمد على تعريف "كيان الاستثمار الأجنبي المباشر". تم تعريف ما يشكل كيان استثمار أجنبي مباشر بشكل مختلف لأغراض ميزان المدفوعات ودراسات سلوك الشركة. كما تم تعريفه بطرق مختلفة من قبل بلدان مختلفة وتغير التعريف بمرور الوقت. وقد تغير تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق رأس المال ورصيد رأس المال في المقابل. إن التعريف الحالي السائد لكيان الاستثمار المباشر ، المنصوص عليه لتجميع ميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي (١٩٩٣) ، والذي أقرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٩٦) ، يتجنب مفهوم السيطرة من قبل المستثمر لصالح مفهوم أكثر غموضا. "الاستثمار المباشر هو فئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما في الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. (الكيان المقيم هو المستثمر المباشر والمشروع هو مشروع الاستثمار المباشر). الفائدة الدائمة تعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ودرجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر على إدارة المؤسسة (Lipsey, 2003:3). يدعي النموذج الأبسط وربما الأقدم الذي يشرح تدفقات رأس المال الأجنبي أنها دالة على العائد إلى رأس المال - أسعار الفائدة. تستجيب تدفقات رأس المال للفروق في أسعار الفائدة، عادة ما يكون لدى الدولة الأكثر ثراء أسعار فائدة أقل ، بسبب وفرة رأس المال والأموال القابلة للإقراض. في سيناريو بسيط قبل وبعد ، توجد فروق في أسعار الفائدة بسبب الضوابط في أسواق رأس المال ، ويؤدي تخفيف هذه الضوابط إلى تدفقات رأس المال - الاستثمار الأجنبي. (Twomey,2000:6).

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يأخذ شكل قروض مقدمة من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، أو قد يكون على شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من قبل الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات فيها ، ولا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة والسيطرة عليها . (حودي، ٢٠١٢: ١٨).

وبالتالي الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، قد يكون في صورة قروض إلى الدولة المستقبلة لرأس المال الأجنبي أو من خلال اكتتاب في أسهم وسندات تصدر في الدولة المستقبلة لرأس المال.

كما تتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة عددا من الأشكال أهمها: (حودي ، ٢٠١٢: ١٨).

١. **عقود التراخيص (الامتياز)**
٢. **مشاريع تسليم المفتاح**
٣. **عقود التصنيع**
٤. **عقود الإدارة**
٥. **عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن**
٦. **عقود الوكالة**

ثانيا - الصادرات و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

١. مفهوم واهمية الصادرات

تضمن تنمية الصادرات تنمية البلدان والمناطق والمؤسسات في الظروف الحديثة. ومن خلال استخدام هذه الإمكانات هو دخول البلاد إلى الاقتصاد العالمي، ومستوى عال من التنمية في المنطقة وكفاءة الشركة. لكن كفاءة إمكانات التصدير ترجع إلى تنفيذ جميع الوظائف التي تتحكم فيها (Malyarets & Otenko,2019:51).

ويعرف التصدير بانه انتقال السلع و الخدمات من البلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية او هو عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج وتعرف أيضا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي متمثلة بسلع تتم شحنها وتقديمها الى بلد آخر ليتم بيعها أو تداولها ونقلها للأجانب و تسويق المنتجات خارج الدولة أي الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بعد تحقيق الفائض في الإنتاج، وهو بذلك يقصد به النشاط الذي من خلاله يتم تداول السلع والخدمات من دولة الى أخرى بهدف اقتحام الأسواق الخارجية وفقا لنظام معترف به وقوانين ونظم (بو خالفة و قسوم ، ٢٠١٩: ٣٠).

الصادرات تخلق فرص عمل ذات أجور مرتفعة. المصدرون في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، في المتوسط يدفعون أجورا أعلى بنحو ٦ في المائة من غير المصدرين. كما وجد أن الصادرات لها تأثير إيجابي قوي على الأجور من خلال آثارها الإيجابية على الإنتاجية. أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نظرت إلى عينة واسعة من البلدان (١٩٧٠-٢٠٠٠) أن العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصادات المفتوحة يستفيدون من معدلات الأجور التي كانت بين ثلاثة وتسعة أضعاف تلك الموجودة في الاقتصادات المغلقة (حسب المنطقة). دراسة أخرى حول الأجور والتجارة تشير أيضا إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين كثافة الصادرات والأجور. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بحقيقة أن القطاعات الكثيفة التصدير تميل إلى إظهار مستويات إنتاجية أعلى من القطاعات الأخرى. (Seyoum,2013:9).

كما ان الصادرات تزيد من أرباح و مبيعات الشركات والدخل الشخصي من خلال خلق فرص العمل ، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية. تستخدم الإيرادات الضريبية لتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات العامة ، من النقل والرعاية الصحية إلى الترفيه والثقافة. تؤثر هذه الخدمات العامة على جودة الحياة لسكان البلاد من خلال تعزيز رفاتهم الاجتماعي والصحي (Sirgy,et al,2007: 256).

٢. مؤشرات التصدير

جدول (١-١) مؤشرات التصدير

المؤشر	التفصيل
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للبلد	كلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للبلد مرتفعة، كلما دل هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة في توجيه إنتاجها نحو التصدير، أي مدى اعتماد الدولة على الخارج في تسويق منتجاتها
نسبة تغطية الصادرات للواردات	كلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات كبيرة كلما دل هذا على مدى قدرة الصادرات على تأمين حاجيات البلد من الواردات، بما يسمح بتجنب الاستدانة من الخارج
درجة التركيز السلعي للصادرات	يعكس هذا المؤشر الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة سلعية من الصادرات الإجمالية، غير أنه يجب أن يكون هناك تنوع في الصادرات لضمان كفاءة أكبر للمؤسسات الاقتصادية للبلد في هذا المجال، وكذا لتحقيق اندماج أحسن لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل بالتحول من إنتاج السلع النمطية إلى إنتاج وتصدير سلع ذات كثافة تكنولوجية
التركيز الجغرافي للصادرات	فهذا المؤشر يكشف لنا عن مدى عمق اعتماد البلد في تصريف منتجاتها على عدد قليل أو كثير من البلدان، وعلى التكتلات الاقتصادية

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على (بو خالفة و قسوم ، ٢٠١٩: ٤٢).

٣. الصادرات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر :

عندما تقوم الدول بتصدير منتجاتها . وبعد ذلك، واعتمادا على النتائج، قد تفتح مرافق إنتاج في السوق الخارجية - تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر (باختصار) - وتبدأ في تلبية بعض الطلب المحلي من هذه التسهيلات. وبعد هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الأولي، قد تواصل الدول و الشركات تصدير منتجاتها وتوسيع مرافق إنتاجها المحلية تدريجيا. هدفنا هو توليد المسارات الزمنية للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ، نحن نعتبر سوقا ينمو فيها الطلب بشكل عشوائي بمرور الوقت. يمكن خدمة هذا السوق من خلال الصادرات من منشأة قائمة (تم إنشاؤها بالفعل في سوق محلية) ، من خلال الاستثمار في السوق الخارجية ، أو مزيج من الاثنين. التكلفة المتغيرة لخدمة السوق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من التكلفة المتغيرة لخدمتها من خلال الصادرات. ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف النقل ، وانخفاض الضرائب ، أو إلى أن العمالة والمواد غير مكلفة نسبيا في السوق الخارجية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تكلفة دخول تصبح لا رجعة فيها حالما تغرق الموارد. ومن ثم، إذا تبين أن الطلب كبير، فإن الوفورات في التكاليف المتغيرة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من كافية لتغطية تكاليف الدخول. وبالنظر إلى هذه المقايضة والطريقة التي يتقلب بها الطلب، يكون هناك مزيجا مثاليا من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. (Rob & Vettas,2003:2).

ونقدر آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في العراق بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٣. ونفصل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آثار زيادة القدرة التصديرية والآثار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتنشأ آثار زيادة القدرة التصديرية عندما تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من القدرة الإنتاجية للبلد المضيف، مما يؤدي بدوره إلى زيادة إمكانات العرض التصديرية. وتنشأ الآثار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لأن الشركة المتعددة الجنسيات قد تكون لديها معرفة وتكنولوجيا متفوقة، أو معلومات أفضل عن أسواق التصدير، أو اتصال أفضل بسلسلة التوريد للشركة الأم مقارنة بالشركات المحلية. (Kutan & Vukšić,2007;1).

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

أولا – الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (٢٠١٠- ٢٠٢٣)

يعد الاستقرار الأمني والسياسي أحد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري ، اذ ان تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم تسهم في توفير امام جذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي المناخ الاستثماري الملائم ، وان انعدام الاستقرار السياسي و الأمني يعد عائقاً الى انخفاض حجم هذه الاستثمارات ، وكذلك يؤدي الى هروب رؤوس الأموال المحلية.

الجدول (١-٢) النمو في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٣)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو
2010	36875926.7		6786675		42945	
2011	31971897.0	-13.3	2886715	-57.5	357008.4	731.3
2012	44581803.0	39.4	6662667	130.8	607355	70.1
2013	40061180.2	-10.1	4343161	-34.8	513362.6	-15.5
2014	46469109.6	16.0	7216330	66.2	427313.4	-16.8
2015	57742657.9	24.3	8927470	23.7	533533.8	24.9
2016	63689325.3	10.3	8565274	-4.1	563246.1	5.6
2017	67291159.7	5.7	19102147	123.0	1406435	149.7
2018	64091118.0	-4.8	16915296	-11.4	1297572	-7.7
2019	47206364.9	-26.3	12350383	-27.0	2218009	70.9
2020	47486897.1	0.6	11354770	-8.1	1882517	-15.1
2021	55327022.2	16.5	9306916	-18.0	1463613	-22.3
2022	60195522.6	8.8	8180041	-12.1	1447550	-1.1
2023	63944320.2	6.2	8512787	4.1	934711.2	-35.4
المعدل		5.6		13.4		72.2

المصدر اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

من بيانات الجدول (2-1) يتضح أن صافي الاستثمار الاجنبي المباشر قد ارتفع من (36875926) مليون دينار عام (2010) إلى (46469109.6) مليون دينار عام (2014) ، بسبب زيادة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المذكورة ، الأمر الذي انعكس أثره إيجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر.

كما يتضح أن صافي الاستثمار الاجنبي المباشر قد ارتفع من (57742657) مليون دينار عام 2015 إلى (64091118.0) مليون دينار عام (٢٠١٨) ، الأمر الذي انعكس أثره إيجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر. الا انه ارتفع في عام (٢٠٠٥)

تراجع صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في عام ٢٠١٩ إلى (47206364.9) مليون دينار بمعدل (-26.3) وهذا يعني أن الأموال الخارجة تفوق الاموال الداخلة الا انه شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٣، إذ سجل (63944320.2) مليون دينار بمعدل نمو (6.2)، أي بمعنى زيادة التدفقات الخارجية.

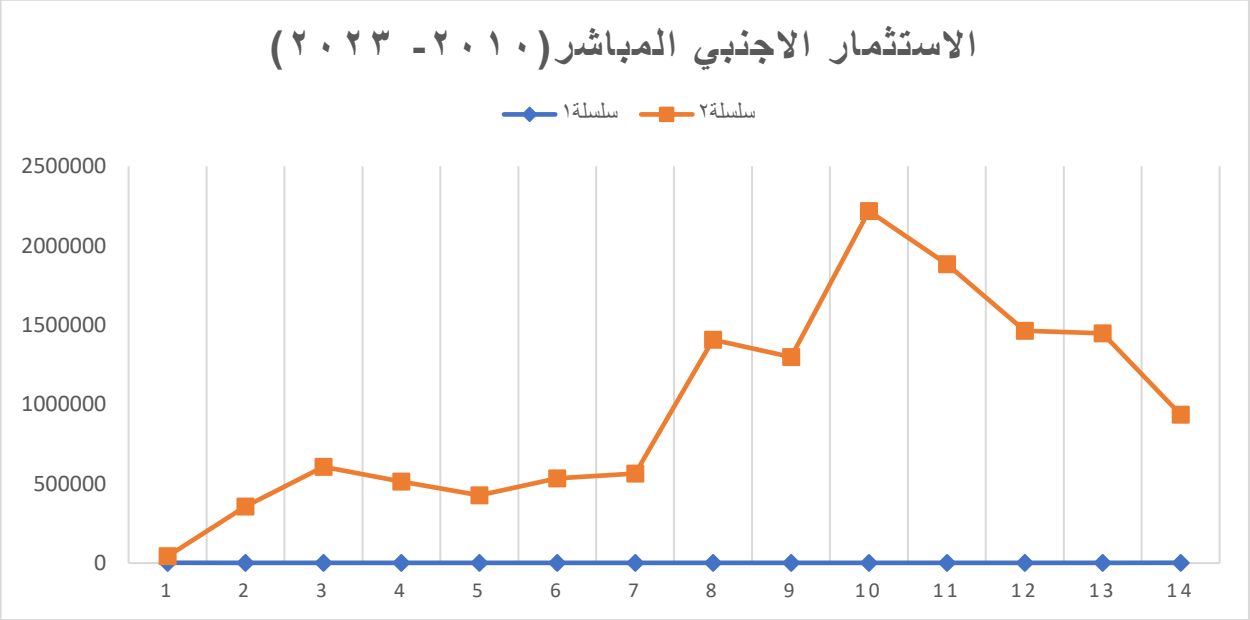

السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٣)

ثانيا – الصادرات العراقية (٢٠١٠- ٢٠٢٣)

الجدول (١-٣) الصادرات و الواردات العراقية للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	معدل النمو
2010	17810	20279.8	-2469.8	
2011	25865	27345.9	-1480.9	-40.0
2012	29343	25259.3	4083.7	-375.8
2013	36400	29020	7380	80.7
2014	61273	21465	39808	439.4
2015	41792	23862	17930	-55.0
2016	52483	27411	25072	39.8
2017	83226	49142	34084	35.9
2018	94392	24443	69949	105.2
2019	89742	33383.7	56358.3	-19.4
2020	84506	37064.5	47441.5	-15.8
2021	49403	41644.1	7758.9	-83.6
2022	43713	48594.9	-4881.9	-162.9
2023	692	771	-79	-98.4
المعدل				-11.5

المصدر اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

من بيانات الجدول (3-1) يتضح أن صادرات العراق قد ارتفعت من (17810) مليون دينار عام (2010) إلى (29343) مليون دينار عام (2012) ، بسبب زيادة ملحوظة في الصادرات النفطية خلال الفترة المذكورة ، الأمر الذي انعكس أثره إيجابا على الميزان التجاري .

كما يتضح أن الصادرات العراقية قد ارتفعت من (36400) مليون دينار عام 2013 إلى (84506) مليون دينار عام (٢٠١٨) ، الأمر الذي انعكس أثره إيجابا على النمو الاقتصادي.

تراجع الصادرات العراقية في عام 2021 إلى (49403) مليون دينار بمعدل (-83.6) وهذا الانخفاض الملحوظ في عام ٢٠٢٣، إذ سجل (692) مليون دينار بمعدل نمو (-98.4)، أي بمعنى انخفاض الصادرات العراقية مقارنه بالاستيرادات .

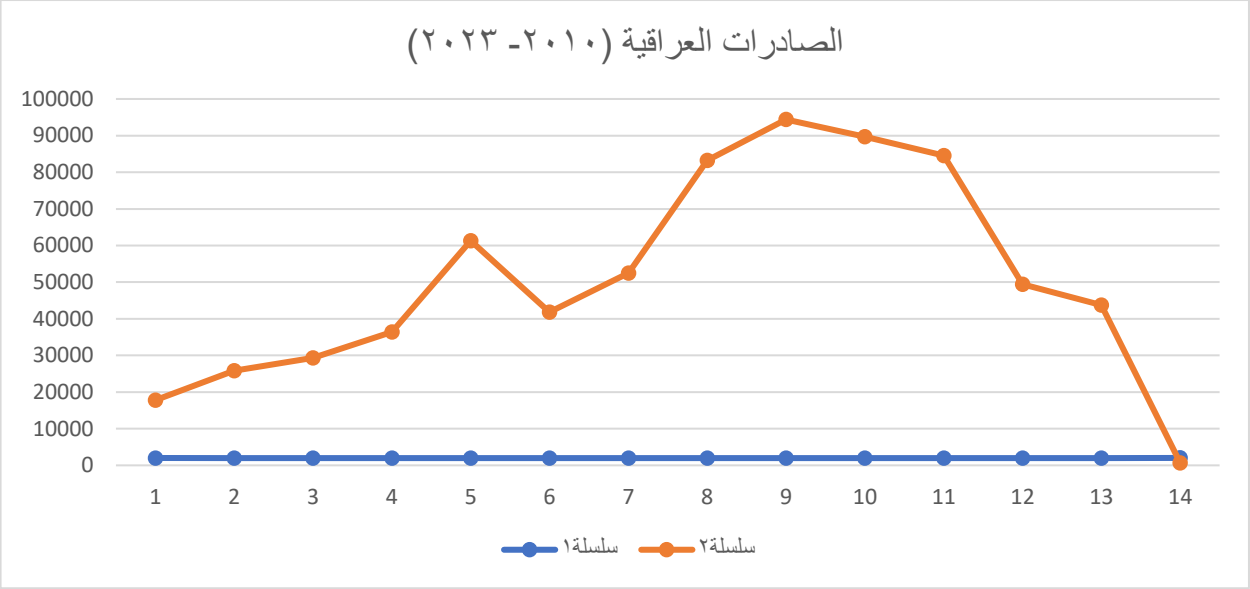

الصادرات العراقية

ثالثا - قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صادرات العراق :

١. بتطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج للعراق ، كانت النتائج المتحصل عليها من خلال المعادلة التالية يلي:

$$Yi=B\ Xi + Ui$$

Variables Entered/ Removed [a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الصادرات العراقية	.	Enter
a. Dependent Variable: الصادرات العراقية			
b. All requested variables entered.			

بلغت القيمة الإحصائية (t = 1.442) عند مستوى معنوية (٠,٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) مما يدل على معنوية معامل الانحدار (B) ومعنوية المتغير التوضيحي المستقل (Xi) وتأثيره في المتغير المعتمد (Yi) ، وكما هو موضح في الجدول اعلاه.

Coefficients [a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.707	4.651		1.442	.177
	الاستثمار الأجنبي المباشر	1.014	.022	.997	45.671	.000
a. Dependent Variable: الصادرات العراقية						

بلغت القيمة الإحصائية (F-2085.799) عند مستوى معنوية (٠,٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ، وإن الأنموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً ، وإن خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى قبول الفرضية البديلة والتي تنص على معنوية المتغير التوضيحي (المستقل) وتأثيره على المتغير المعتمد ، أما لمجموع مربعات الانحدار فقد بلغت (519682.388) عند درجة حرية (١) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (15.74311)

ANOVA [a]						
Model		Sum of Squares	D f	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	516956.087	1	516956.087	2085.799	.000[b]
	Residual	2726.301	11	247.846		
	Total	519682.388	12			
a. Dependent Variable: الصادرات العراقية						
b. Predictors: (Constant), الاستثمار الأجنبي العراقي						

يلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة معامل التحديد (R^2-.995) اظهر قدرة تفسيرية ، إذ أن الاستثمار قد فسر (٠,٩) من التغيرات التي حدثت في أجمالي الصادرات ، أما المتبقي فيعزى إلى أخطاء عشوائية وأسباب أخرى لم يتطرق لها النموذج ، أما قوة العلاقة فيعكسها معامل الارتباط (r) الذي يوضح العلاقة بين المتغيرين والذي كانت قيمته (٠,٩) ، وهذا يدل على قوة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأجمالي الصادرات كما في الجدول التالي :

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.997[a]	.995	.994	15.74311
a. Predictors: (Constant), تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر				

المبحث الرابع
الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

١. تتبع اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البلد من خلال جوانب متعددة منها رفع مستوى الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى أهميتها في نقل الخبرات التكنولوجية منها في تحقيق التطور والمنافسة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي ، و تساهم في تخفيض مستوى البطالة لأنه يعمل على خلق فرص عمل جديدة ، و دورها في تطوير ميزان المدفوعات من خلال المساهمة في زيادة المنتوج الوطني الذي يغطي جزء من حاجة السوق المحلية ويزيد من فرص تصدير الفائض من الناتج ، وهذا بدوره يسهم في تنمية الصادرات وخفض الاستيرادات .

٢. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي في الدولة للاستثمار وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات في الأسواق الدولية إذا ما توافرت البيئة الاستثمارية ، إذ يعكس المناخ الاستثماري للدولة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر منها ، فكلما كان هذا المناخ متكاملاً ومطابقاً للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى استقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية

٣. تؤكد النتائج الإحصائية أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً معنوياً على الصادرات وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

٤. يتضح من خلال التحليل للنتائج أن العراق طارد وليس جاذب للاستثمار الأجنبي ، إذ أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وخفض كمياتها بسبب عدم كفاءة فاعلية السياسات الاقتصادية كلها أدت إلى انعدام الثقة بالبيئة الاستثمارية في العراق وزيادة المخاطر من جهة ، وانخفاض العائد على الاستثمارات من جهة أخرى .

٤. أن النموذج المقدّر كان متوافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية ، وكانت تخلو من المشكلات القياسية والإحصائية .

٥. أظهرت النتائج في العراق وجود علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الصادرات.

التوصيات

١. العمل على تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية من أجل زيادة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢. تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات وبالتحديد تنمية القطاعات ذات العلاقات الاقتصادية مع القطاعات الأخرى من أجل تعظيم المردود من هذه الاستثمارات ، وكذلك تعميق العلاقات مع الأنشطة ذات القدرة التصديرية وذلك لتخفيف الاعتماد على إيرادات النفط ، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي في تطوير مشروعات البنى التحتية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي من قدرات تقنية وإدارية ومالية.

٣. انطلاقا من التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية ، على البلدان النامية المنتجة للنفط ومنها العراق التحولين مشروعات أنتاج وتصدير المواد الخام إلى المشروعات التي تنتج سلعاً إنتاجية تساعهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وزيادة تحقيق اصطلاحات اقتصادية ومالية حقيقية متمثلة بخصخصة بعض القطاعات إلى جانب القطاع العام ، وإنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بإعفاءات ضريبية وازالة القيود الفنية أمام حركة التجارة وأمام حرية تدفق رأس المال

٤. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني عن طريق الرؤى السياسية ، وتكاتف الجهود من أجل تحقيق المصلحة العامة للبلد.

٥. تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كصناعة و الزراعة و الخدمات وعدم الاعتماد على النفط في زيادة صادراته ، وذلك لان الاقتصاد وحيد الجانب ال يمكنه النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر :

١. موشارة ، حنان . (٢٠٢١). نظام الاستثمار.وزارة التعميم العالي والبحث العلمي كمية الحقوق والعموم السياسية قسم الحقوق.

٢. حودي ، بن عباس. (٢٠١٢) . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين. الجزائر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد خضير - بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلم التسيير .

٣. حنان، بو خالفة و مريم ، قسوم .(2019) .دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الصادرات في الدول المضيفة ، الجزائر ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4. Agosin, M. R., & Machado, R. (2005). Foreign investment in developing countries: does it crowd in domestic investment?. Oxford Development Studies, 33(2), 149-162.
5. Twomey, M. J. (2000). A century of foreign investment in the third world (Vol. 8). London: Routledge.
6. Lipsey, R. E. (2003). Foreign direct investment and the operations of multinational firms: Concepts, history, and data. Handbook of international trade, 285-319.
7. Gong, Z. (2021). Differences in Investment Concepts between Chinese and Western Investors from the Cultural Perspective. In Modern Economics and Management Forum Forum (Vol. 2, No. 6).
8. Malyarets, L. M., & Otenko, I. P. (2019). Modeling of export-import potential.
9. Seyoum, B. (2013). Export-import theory, practices, and procedures. Routledge.
10. Sirgy, M. J., Lee, D. J., Miller, C., Littlefield, J. E., & Atay, E. G. (2007). The impact of imports and exports on a country's quality of life. Social Indicators Research, 83, 245-281.
11. Rob, R., & Vettas, N. (2003). Foreign direct investment and exports with growing demand. The Review of Economic Studies, 70(3), 629-648.
12. Kutan, A. M., & Vukšić, G. (2007). Foreign direct investment and export performance: empirical evidence. Comparative Economic Studies, 49, 430-445.

13. **Herzer, D. (2012). How does foreign direct investment really affect developing countries' growth?. Review of International Economics, 20(2), 396-414.**
14.